

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraitissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur  
**EMIN SCHEMEIL**  
Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal  
**ABONNEMENT**  
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 34

# الحقوق

( ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
تصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « امين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بسترس و ابراهيم جمال الحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غر شاداغاً ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

٩٢

نقض و ابرام ٢٦ مايو سنة ٩٠٠  
بيان الواقعة - تاريخ العقد

ان تاريخ التسجيل ليس هو تاريخ ارتكاب الواقعة فاذا ذكر الحكم تاريخ تسجيل العقد المزور ولم يذكر تاريخ العقد او تاريخ ارتكاب التزوير كان باطلاً وقابلًا للنقض

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات مسيو دو هلس وقائم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي ومحمد علي سمودي افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من عبد الحفيظ محمد عويس وسيد ابراهيم وبتاجي الخاضر للمحاماه عنهم عزيز افندي خانكي

ضد

النيابة في قضيتها نمرة ٦ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٢٠٩ سنة ٩٠٠ ومحمد وهي مدعي بحق مدني وحاضر للمحاماه عنه صادق افندي كامل

## وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت هؤلاء المتهمين الاول بزور عقد ثبت فيه بيع ه افدنه اليه من محمد محمد وهبه باشتراك الاثنين الآخرين ومساعدتهما اياه على ارتكاب هذا التزوير وتعيمه بواسطة توقيعهما بخطهما على ذلك العقد وتسجيل في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٩ بصفة شاهدين على صحته وطلبت عقابهم بالمادة ١٩٣ عقوبات مع مراعاة المادتين ٦٧ و ٦٨ منه بالنسبة للاثنين الآخرين ومحمد وهبه المدعي المدني طلب الحكم له بمبلغ ١٥٠٠ قرش تعويض

ومحكمة الفيوم الجزئية حكمت بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس كل من عبد الحفيظ محمد عويس وسيد محمد ابراهيم وبتاجي أحمد مدة سنتين مخصم لهم من ذلك مدة حبسهم الاحتياطي والزمامم بمبلغ خمسة عشر جنباً بصفة تعويض للمدعي المدني مع الزمامم بالمصاريف بالتضامن وان لم يدفعوا ياملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

فالمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت تأييده وكذلك وكيل المدعي طلب التأييد بالنسبة للحقوق المدنية

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٤ مارس سنة ٩٠٠ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٨ و ٦٧ عقوبات حضورياً بتأييد الحكم المستأنف والزمام المحكوم

عليهم بالمصاريف وان لم يدفعوها ياملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الخميس ١٥ مارس سنة ٩٠٠ تقرر من المحكوم عليهم برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والحامي عن المدعي المدني والحامي عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً حيث ان طلب النقض والابرام مبني على ان تاريخ الواقعة غير معين في الحكم وان الحكم لم يثبت ان الجلسة كانت علانية

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد ان الحكم هو خال حقيقة من تاريخ الواقعة حيث جاء فيه ان العقد المزور مسجل في ٣٠ مايو سنة ٩٩ وتاريخ التسجيل ليس هو تاريخ ارتكاب جريمة التزوير

وحيث انه وان كان متعذراً في بعض الاحوال وصول التحقيق الى تحديد اليوم والساعة والشهر والسنة التي حصل فيها ارتكاب التزوير الا انه من الممكن دائماً ان قاضي الموضوع يتحقق ويقرر ان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية لم تمس من وقت وقوع الجريمة

وحيث ان عدم اثبات ذلك في الحكم يوجب بطلانه

وحيث انه لا لزوم بمس ذلك للبحث في الوجه الثاني

بمصاريف الدعوى من بعد حكم ١٨ فبراير سنة ١٩٥٠. وينصف مصاريفها من أول الدعوى لغاية صدور هذا الحكم  
محمد - يا - اساتفت هذا الحكم وطلب الغاءه.  
وقرر طلباته الاصلية والاحتياطية امام محكمة أول درجة

أما المستأنف عليا فطلبت بلسان وكيلها الحكم.  
بعدم قبول الاستئناف لأن آخر طلب قدمته  
للمحكمة الابتدائية لا يزيد عن المقدار الذي  
تحكم فيه المحكمة المذكورة نهائياً وطلب المستأنف.  
رفض هذه المسئلة وقبول الاستئناف لعدم  
وجود نص في القانون يقضي بعدم قبوله  
المحكمة

عن قبول الاستئناف

من حيث انه وان كان آخر مبلغ طلبته  
المستأنف عليها الحكم به هو مبلغ واحد وسبعين  
جنيه وكسور وهو ما قضى به الحكم المستأنف  
غير ان هذا المبلغ في ذاته قابل للاستئناف ولم تحكم  
فيه المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية بل بصفة  
ابتدائية

وحيث ان المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات  
نصت بأنه يجوز في غير الاجوال المستثناة بنص  
صرح في القانون ان يستأنفوا الاحكام الصادرة  
من المحاكم الابتدائية او من محاكم المواد الجزئية  
اذا كان المدعي به زائداً عن الف قرش ديواني

وحيث انه لم يوجد نص القانون يمنع الاستئناف في حالة هذه الدعوى وحيث يتعين قبول الاستئناف

عن الموضوع

من حيث ان الاسباب التي بني عليها الحكم  
المتأنت هي في محالها وقد رأت هذه المحكمة  
الاخذ بها وفي هذه الحالة يتعين تأييد الحكم  
المتأنت

فلهمذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة الفرعية المرفوعة من المتأنف عليها وقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المتأنف

بتقديم حساب عن ريعها من عهد وفاة مورثها في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فدافع المدعى عليهما بان كلا منهما اشترى نصف الجنيئة المذكورة من أبيه بمقتضى عقد فتحكت المحكمة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ٩٥ بصحة عقد أحمد سلامة ورفض دعاواها قبله وردو بطلان العقد الماتمسك به محمد سلامة والزامة بتقديم حساب عن ريع الاطيان المذكورة به وقدرها فدان وقبراط وحينئذ من تاريخ وفاة المورث لحـد الآن في ظرف شهر من تاريخ صدور هذا الحكم والزمتم مسعود بنصف المصاريف وابتقت الفصل في النصف الثاني ٠ وبتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ٩٦ كلفت المدعية محمد يـاسو بالحضور أمام المحكمة لـيسمع الحكم بالزامة بمبلغ ٤٠٠ جنيه قيمة ريع ما حكم لها به مع المصاريف وقد زعم المدعي عليه انه لم يكن على الارض بناء وأنه جدد فيها مباني وصرف مصاريف وطلب رفض الدعوى والمحكمة حكمت بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٨٩٧ بتعيين اهل خبرة لتقدير ريع الجنيئة والبناء القائم عليها من تاريخ ١٦ ديسمبر سنة ٨٨ وان يخصم قيمة الاموال والمصاريف التي يثبت أن محمد يـاسو صرفها في صالح المكان وكان نتيجة تقرير اهل الخبرة انه قدر صافي الربح ٧١ جنيه ومائة مليم فطلبت المدعية الحكم لها بهذا المبلغ مع المصاريف

والمدعي عليه طلب من باب اصلي رفض الدعوى  
ومن باب الاحتياط تعيين أهل خبرة لعابن المباني  
التي أحدثها على الأرض ويقوم تكاليفها ثم يحصل  
مقاصة بين الطرفين

وبتاريخ ١٤ مارس سنة ٩٨ حكمت المحكمة حضوراً بالزام محمد سلامة ياسو ان يدفع الى الحرمة مسعوده سلامة ياسو مبلغ واحد وسبعين جنيهاً ومائة مليم قيمة ربيع حصتها في قسم الجبينة الذي تبلغ مساحته فداناً وقيرطاً وحبتين بما عليه من الاشجار والمباني وذلك عن المدة التي تبثدي من ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وتنتهي بيوم ١٥ ديسمبر سنة ٩٧ والزمت المحكمة محمد سلامة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام المقدم  
وبالفاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على  
دائرة استئناف أخرى للحكم فيها مجدداً وعلى  
الحكومة المصاريف

94

استئناف مصر مدني ١٢ يناير سنة ١٨٩٩  
محمد اسلامية يا و. - ض. د - مسعوده سلامة  
الاختصاص

إذا كان المدعى به الأصلي امام المحكمة الابتدائية زانداً عن عشرة آلاف قرش وطلب المدعي في الجلسة الحكم له بمبلغ يكون من اختصاص القاضي الجزئي الحكم فيه ابتدائياً وحكم له به من المحكمة المذكورة فيعتبر الحكم الصادر ابتدائياً وقابلاً للاستئناف امام الاستئناف الاعلى

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة  
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك وبحضور  
حضرات مـوـيـو دوهـلس والمستر كوغلان قضاة  
وعبد المجيد ايباقندي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد سلامة يـاـو المقيم باسكندر  
ومتخذ له مختاراً مكتب حضرة على افندي  
يدر الدين المحامي الحاضر عنه بالجلسة المقيدة  
بالجدول العمومي سنة ٩٨ نمرة ٢٢٩ مستأنف  
ضد

الست مسعودة بنت سلامه ياسوالمقيمة باسكندرية  
ومتخذة بها محلاً مختاراً مكتب حضرة أنطون  
أفندي سلامه المحامي الحاضر عنه بالجلسة حضرة  
اسكندر أفندي لكج المحامي مستأنف عليه  
بتاريخ ٧ مايو سنة ٩٢ رفعت مسعودة بنت  
سلامه دعوى علي أخويها محمد ياسو المستأنف  
وأحمد ياسو في طلب حصتها في جنيشة تبلغ  
فدانين تقريباً بما فيها من مزارعين وحرثانات  
ونخل واشجار وتكلف أخويها المذكورين



حكمت المحكمة غيباً بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم مدة ثمانية أشهر يخصم منها مدة حبه الاحتياطي والزامه بفرامة خمسين قرشاً والمصاريف وان لم يدفعها طوعاً يعامل بالمسادة ٤٩ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلساتها العلنية المنعقدة في يوم الاربع اول نوفمبر سنة ١٨٩٩ وسبعمه جماد آخر سنة ١٣١٧

## ﴿٩٥﴾

بني - يوسف مدني استثنائي - ٣١ دسمبر سنة ٩٩ في قضية الست زينب «ضد» اسماعيل افندي صدقي ومن معه

في ابطال تصرفات المدين الضاربة بدائليه وفي

المشتري الثاني وفي سوء القصد

اذا تصرف المشتري بالبيع في العين المبيعة له فلا يجوز لدائني البائع الاول ان يطالبوا بابطال البيع الثاني الا اذا ثبت سوء القصد عند المشتري الاخير ولا يكفي في ذلك توفره عند المشتري الاول

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسة المنعقدة علناً بسراري المحكمة بهيئة مدنية استئنافية تحت رئاسة حضرة محمد مظهر بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي جبرائيل ناصيف افندي ومصطفى فتحي افندي القاضيين وأمين افندي محمد كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية الست زينب بنت محمد حسين ابو جبل صاحبة ملك ومقيمة بالفشن مستأنفة المقيمة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٣٤ بتوكيل سليم افندي رطل الحاضر عنه مينا افندي اسكندر ضد

اسماعيل افندي صدقي والشيخ احمد محمد والست فاطمة بنت عثمان المقيمين بمدينة مصر مستأنف عليهم الحاضر عن الاول حسن افندي عيسى أما الثاني والثالثة فلم يحضرا

عملاً بالمواد ١٧١ جنابات حضورياً ببراءة ساحته مما نسب اليه والافراج عنه فوراً من السجن ان لم يكن مجبوراً لسبب آخر ورفع المصاريف على جانب الحكومة

وحيث ان نيابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا الحكم وبجلسة اليوم المحدد لسر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف الغاء ومعاينة المتهم بمقتضى المواد ٣١٥ و ١٧ و ١٨ عقوبات

وحيث انه ثابت من التحقيقات التي جرت في الدعوى ان المتهم استلم الخاتم المذكور من صاحبه لان يستعمله في منفعته بأن يرهنه على رباين كانت محتاجة اليهما فأخذه وفر هارباً من الاسكندرية الى مصر ثم ضبط الخاتم بمعرفة أحد المخبرين عند عرضه للبيع بمعرفة أحد الدلائل

وحيث ان اختلاس الشيء المسلم بصفة أمانة او لفرض استعماله في منفعة مالكة يكون بان يضيفه المسلم الى نفسه ويعامله معاملة ملكه وحيث ان العرض للبيع يدل على ان المتهم أضاف الخاتم المذكور الى نفسه واعتبره داخلاً في ملكه ولذلك عرضه للبيع فيعد مبدداً له وحيث انه بناء على ذلك تنطبق عقوبته على المادة ٣١٥ عقوبات خلافاً لما رآه المحكمة الابتدائية خطأ في فهم حقيقة التبديد

## فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٧٧ و ١٨٥

جنابات والمادة ٣١٥ عقوبات التي نصها كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أتمته أو بضائع أو نقوداً أو تذكر أو كتابات أخرى مشتملة على تسك أو مخالصة أو غير ذلك اضراراً أو مآلكتها أو أملاكها أو واضعي اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم اليه الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل طارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا أو باجارة مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها يحكم عليه بالحبس من شهرين الى سنتين الخ والمادتين ٢٠ و ٤٩ عقوبات

والزام المستأنف بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلساتها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ١٢ يناير سنة ١٨٩٩ ٢٤ شعبان سنة ١٢١٦

## ﴿٩٤﴾

استأنف مصر جنائي ١ نوفمبر سنة ٩٩

النيابة - ضد - عبد العزيز محمد

## التبديد

من سلم اليه شيء على سبيل الوديعة او لفرض استعماله لمنفعة مالكة او غيره فاضاف ذلك الشيء الى نفسه وعامله معاملة ملكه يعد مختلساً له كما لو سلم لشخص شيء يرهنه على مبلغ لمنفعة مالكة فآخذ ذلك الشيء وشرع في بيعه

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات باسيلي تادرس بك ومسيو دو هلس قضاء و ابراهيم ذو الفقار بك وكيل النيابة العمومية وراغب وهبه افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٤٨٧ سنة ١٨٩٤

## ضد

عبد العزيز محمد الكسلاوي عمره ٣٠ سنة خالي الصناعة مولود بالنجع باسكندرية ومقيم بالمعجيرة بمركز شبراخيت بحيرة

بعد سماع التقرير المقدم من - حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية في غياب المتهم والاطلاع على اوراق الدعوى والمدولة قانوناً حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور باختلاس خاتم الماس تماق الست بورانيه سرانه والبلاغ في ٢٩ اغسطس سنة ١٨٩٩ وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ٣١٥ و ١٢ و ١٧ و ١٨ عقوبات

وحيث ان محكمة المنشية الجزئية حكمت بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٩ - ٦ جماد اول سنة ١٣١٧

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق  
والمدولة قانوناً

من حيث ان الست زينب سبق رفعت  
دعوى امام محكمة مغاغة الجزئية قالت فيها انها  
تملك بطريق المشتري من الست فاطمة بنت  
عثمان حصه قدرها ٦ قراريط في منزلين كائنين  
بناحية الفشن اولهما بدرب الحسك وثانيهما  
بدرب فضه مينة حدودها بورق التكليف  
بالحضور وذلك بمقتضى عقد تاريخه ٢١ ستمبر  
سنة ٩٦ ومسجل بالمحكمة المختاطة في ١٥ يناير  
سنة ٩٨ وانه يتناهي واضمة اليد على الحصة  
المذكورة علم لها ان اسماعيل افندي صدقي  
جاري نزع ملكية تلك الحصة زعماً منه انها  
ملك مدينة احمد محمد خليل وبناء على ما ذكر  
طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها للحصة المحكي عنها  
البالغ قدرها ١٠٦ ذراع في المنزلين وبلغوا  
وبطلان اجراءات البيع التي حصلت بشأنها  
ومحو كل تسجيل يكون حصل عليها ومن باب  
الاحتياط بملزومية الست فاطمة البائعة بان ترد  
لها الثمن وقدره ٢٠٠٠ قرش صاغ ورسوم  
التسجيل البالغ قدرها ١٧٥ قرش صاغ وبلغ  
٥٠٠ قرش على سبيل التعويض مع الزام من  
يحكم عليه بالمصاريف واتعاب المحامه

وحيث ان المحكمة المشار اليها حكمت بتاريخ  
٢١ نوفمبر سنة ٩٨ حضورياً بالنسبة الى اسماعيل  
افندي صدقي وغائباً بالنسبة لباقي الخصوم  
بملزومية الست فاطمة بنت عثمان ان تدفع للست  
زينب بنت محمد حسين مبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ  
تضمن الحصة المتنازع فيها و ١٧٥ قرش رسم  
التسجيل و ٢٠٠ قرش تعويض مع المصاريف  
وبرفض دعوى الست زينب قبل باقي الخصوم  
وحيث ان الست زينب بنت محمد حسين  
استأنت هذا الحكم قبل اعلانها به

وحيث ان عقب تقديم هذا الاستئناف توفي  
الشيخ احمد محمد خليل وصار اختصاص ورثته  
وهم زوجته احمد فاطمه وأولاده القصر  
محمد و ابراهيم وزكيه وحيدته المشمولين بوصاية  
ابراهيم محمد خليل

وحيث ان المستأنفة طلبت بلسان وكيلها  
الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع  
بلغوا الحكم المستأنف واعتبارها مالكة للحصة  
التي قدرها ١٦٠ ذراع شائعة في المنزلين البادي  
ذكرها وبالغاء وابطال اجراءات البيع الحاصلة  
بشأن الحصة المذكورة بناء على طلب اسماعيل  
افندي صدقي ضد الشيخ احمد محمد خليل مع  
الزام المستأنف عليهم بالمصاريف واتعاب المحامه  
وحيث ان اسماعيل افندي صدقي طلب  
بلسان وكيله الحكم برفض الاستئناف وتأيد  
الحكم المستأنف والزام المستأنفة بالمصاريف  
وحيث ان ابراهيم محمد خليل والست  
فاطمة بنت عثمان بصفتها المذكورة وان كانا لم  
يحضرا بالجلسة التي حصلت فيها المرافعة الا انه  
مع سبق حضور اولهما وشيوت غيبة ثانيهما واعادة  
اعلانها يتعين الحكم في مواجهتها

وحيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد  
القانوني فهو مقبول شكلاً  
وحيث انه ثابت من أوراق القضية ان  
الحصة المتنازع فيها التي حكم بنزع ملكيتها بناء  
على طلب اسماعيل افندي صدقي في ١٣ يونيه سنة  
٩٨ كانت في الاصل ملك مدينة المرحوم احمد  
محمد خليل وان هذا باعها الى زوجته فاطمة  
بموجب عقد مسجل في ١٥ ستمبر سنة ٩٥  
وهذه باعها الى المستأنفة بموجب عقد مؤرخ  
في ٢١ ستمبر سنة ٩٦ ومسجل في ١٥ يناير  
سنة ٩٨

وحيث انه لا محل لارتكان اسماعيل افندي  
صدقي ضد المستأنفة على الحكم الصادر بتاريخ ٦  
دسمبر سنة ٩٧ القاضي ببطلان عقد البيع  
الصادر من مدينة زوجته الست فاطمة لانه  
فضلاً عن كون المستأنفة لم تكن خصماً فيه فانه  
مع التسليم بان ذلك البيع صدر حقيقة بتواطؤ  
الزوج والزوجة اضراً بمقوقه فلا يمكن  
الاحتجاج بذلك ضد المستأنفة ما دام انها  
اكتسبت ملكية الحصة المتنازع فيها بطريق  
المشتري من زوجة مدته التي كانت سجلت  
عقدها في ١٥ ستمبر سنة ٩٥ وقد تحفظت

المستأنفة على حقوقها ضد الغير بواسطة تسجيل  
عقد مشتراها في ١٥ يناير سنة ٩٨ قبل ان  
يرتب على العين المبيعة أي حق عيني في صالحه  
ضد بائعها أو ضد مدينة زوج بائعها المالك  
الاصلي هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه  
لم يثبت ان المستأنفة اشترت بسوء نية أو تواطؤات  
مع بائعها اضراً بمقوقه

وحيث انه في هذا المقام لا يحق لاسماعيل  
افندي صدقي الا ان يتضرر من تقريظه لانه لو  
كان اخذ اختصاصاً على الحصة المتنازع فيها  
ضد مدينة بموجب الحكم الصادر له عليه بمبلغ  
الدين بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ٩٧ أو أجرى  
تسجيل الحكم الصادر بتاريخ ٦ دسمبر سنة ٩٧  
ببطلان البيع الصادر في تلك العين من مدينة  
لزوجه لكان تحفظ على حقوقه ضد الغير  
ولكانت المستأنفة امتنعت عن المشتري لوجود  
حق عيني مترتب على البيع ولذا يكون المفرط  
أولى بالحسارة

وحيث انه بناء على جميع ما تقدم تكون  
دعوى المستأنفة ضد اسماعيل افندي اسماعيل  
افندي صدقي على أساس ويتمين اذن اجابة  
طلبها الاصلية ولغو الحكم المستأنف  
وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف  
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً وفي الموضوع بلفو الحكم المستأنف  
وباعتبار المستأنفة مالكة لحصة قدرها ١٠٦  
ذراع شائعة في المنزلين البادي ذكرها وباطال  
اجراءات البيع الحاصلة بشأنها بناء على طلب  
اسماعيل افندي صدقي المستأنف عليه الاول ضد  
باقي المستأنف عليهم مع الزام جميع المستأنف  
عليهم بمصاريف اول ونائي درجه ومبلغ ٢٠٠  
قرش صاغ اتعاب محاماه ورفضت ما عدا ذلك  
من الطلبات

صدر هذا الحكم وتبي علناً بجملة يوم  
الاحد ٣١ دسمبر سنة ٩٩ الموافق ٢٨ شعبان  
سنة ١٣١٧



فمن له رغبة للمزايدة عليه ان يحضر في  
الميعاد المرقوم  
تحريراً بسراري المحكمة بالقازيق في ٢٣  
اكتوبر سنة ٩٠٠  
كاتب أول محكمة همها  
علي محمود

محكمة الحيزه الجزية الجزية  
اعلان

في قضية البيع نمرة ٩٢٥ سنة ٩٠٠  
انه في يوم الثلاث ٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحاً  
بمحكمة المزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة  
الحيزه الجزية الكائن مركزها بسراري مديرية  
الحيزه

سيعاد بالمزاد العمومي قطعة الارض الآتي  
بينها اتمام محمد جاد المطار القاطن بناحية كفر  
الشوام مركز امبابه حيزه وهي

قطعة ارض كشف يما عليها من المباني  
مساحتها ثلاثمائة متر تقريباً كاشه بكفر الشوام  
بناحية امبابه حيزه محدودة بمحدود اربع الحد  
البحري رمضان السويبي والحد القبلي عثمان  
عصران والحد الغربي شارع عمومي والحد  
الشرقي أرض فضا والشيخ امبارك

وهذا البيع بناء على طلب المعلم ابراهيم  
السيد التاجر وقاطن بمصر ومتخذ له محلا  
مختاراً مكتب قبصر اقدي نصر المحامي الكائن  
بشارع عابدين بمصر

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه  
المحكمة بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل  
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٨ منه  
نمرة ٥٥٧

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم  
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد  
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد  
• واقتاح المزاد يكون على مبلغ ٤١٧٥ قرش  
و ١٠ فضة صاغ خلاف المصاريف

يتصور استعمال هذا الحق قبل وجوده ومماثل  
المدعي في مثل هذه الحالة الاكمل من يطالب  
بدين قبل استحقاقه  
وحيث انه لذلك يكون طلب نزع الملكية  
لاغياً بحكم القانون نفسه  
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في غيبة المدعي عليه بالغاء  
طلب نزع الملكية لتقديمه قبل الميعاد والزم  
المدعي بالمصاريف

## اعلانات

محكمة همها الجزية بالقازيق  
اعلان بيع  
نشرة أولى

انه بمحكمة المزادات العمومية التي ستعقد  
بسراي المحكمة في يوم الاثنين ٢٦ نوفمبر سنة  
٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً سيصدر الشروع  
في بيع الاطيان الآتي بينها المملوكة الى حسن  
حسن والي من ناحية ميت ابو علي ببناء على  
طلب علي علي سعد من الناحية وبناء على حكم  
نزع الملكية الصادر بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ٩٠٠  
من هذه المحكمة في القضية المدنية نمرة ٩٣٦  
سنة ٩٠ المسجل بمحكمة القازيق الابتدائية  
في ١٨ اكتوبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٥١٧ وفاء  
لمبلغ ٥٠٠ قرش خلاف المصاريف بضمن اساسي  
قدره ٥٠ قرش صاغ  
أما شروط البيع فدونته بحكم نزع الملكية  
المذكور المودع بقلم الكتاب لاطلاع من يرغب  
الشراء عليها

بيان الاطيان المراد بيعها

قيراطان ونصف ورابع من قيراط شائعة في  
٧ قيراط و ١٢ سهم اطيان خراجيه كاشه  
بناحية ميت ابو علي بمحوض البحيره محدوده من  
بحري اطيان مصطفى عاشور ومن شرقي ورتة  
سليمان علام من غربي الحاج صالح فضل ومن  
قبلي اطيان ورتة سليمان علام

﴿ ٩٦ ﴾

بني سويف مدني جزئي - اول اغسطس سنة ٩٠٠  
نزع ملكية العقار - المواعيد - البطالان  
قضية فانوس يوسف حنا ضد  
دهشوري احمد وآخر

اذا تخاف المدعي عليه عن الحضور في  
دعوى نزع الملكية وكان الطلب مرفوعاً أثناء  
ميعاد الثلاثين يوماً المقررة في المادة ٥٣٩ من  
قانون المرافعات وجب على المحكمة أن تحكم  
من تلقاء نفسها بالغاء هذا الطلب

محكمة بني سويف الجزية بالجلسة المدنية  
المنعقدة علناً بسراري المحكمة يوم الثلاث اول  
اغسطس سنة ٩٩ و ٢٤ ربيع أول سنة ١٣١٧  
تحت رئاسة حضرة أحمد قحه اقدي القاضي  
وحضور محمد عباس اقدي كاتب الجلسة  
صدر الحكم الآتي

في قضية فانوس يوسف حنا من بني سويف  
المقيدة بالجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ١٥٥٠  
ضد

دهشوري أحمد وسليمان حسن مقيمين بناحية  
المواونه بمركز بني سويف

حيث ان المدعي عليه لم يحضر بعد التكليف القانوني  
وحيث ان المدعي طلب الحكم بنزع ملكية  
المدعي عليه من الدتين ذراعاً المين موقعها وحدودها  
في اعلان الحضور وبيعها بالمزاد مع الزامه بالمصاريف  
وحيث ان المادة ٥٣٩ مرافعات صريحة  
في انه لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي  
ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين  
والا كان الطلب لاغياً

وحيث ان المدعي لم يراع هذا النص اذ انه  
رفع هذه الدعوى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ٩٩  
حالة كون التنبيه انما حصل بتاريخ ٣٠ مايو  
سنة ١٨٩٩

وحيث ان الحكم للمدعي في غيبة المدعي  
عليه يقتضي سبق التحقق من صحة الدعوى ومن  
البدهي ان الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد  
الا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه كما تقدم فلا



تحريراً بقلم كتاب المحكمة في ٢٥ أكتوبر  
سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة  
يوسف محمد

محكمة الحيزه الجزية  
اعلان

في قضية البيع نمرة ١٢٠ سنة ٩٠٠  
انه في يوم الثلاث ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحا بجلسة المزايدات العمومية  
التي ستعقد بمحكمة الحيزه الجزية الكائن مركزها  
بسراري مديرية الحيزه

سيباع بالمزاد العمومي المنزل الآتي بيانه  
تعلق عايش نصر المزارع وقاطن بناحية ميت  
عقبه حيزه وهو

منزل كائن بناحية ميت عقبه حيزه محدود  
بحدود اربع الحد الشرقي طريق غربي بركة  
بحري الحرمه زبيده قبلي دسوقي هاد

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عثمان  
أفندي هاشم بصفته كاتب اول محكمة الحيزه  
الجزية وبصفته مدير ادارة خزينة تقودها  
القضائية المتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة  
الكائن مركزها بسراري مديرية الحيزه

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من  
هذه المحكمة بتاريخ ٢١ افريل سنة ٩٠٠  
ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهليه في  
٢٨ منه نمرة ٢١١

وان يكون البيع بالشروط الموضحة بالحكم  
المذكور المودع بقلم كتات المحكمة لمن يريد  
المشتري الاطلاع عليه وقما يريد

وافتاح المزاد يكون على مبلغ ١٥٣ قرش  
صاغ و ٢٠ فضه صاغاً بعد تقصيص الخمس من  
الثلث ثلاث دفعات بخلاف المصاريف  
تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٥  
اكتوبر سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة  
امضا

### اعلان بيع

انه في يوم الاثنين ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٠  
الساعة ١٩ افرنكي صباحاً بناحية الاحسانيه  
بمركز هيا شرقيه

سيصير الشروع في بيع بقفه حمزه بيروز  
اكحل ادغم وطشط غسيل وصنية عشا  
وحله نحاس تعلق عبد المال سيد احمد من  
الاحسانيه المذكوره السابق توقيع الحيزه التنفيذي  
عليهم بمعرفة احد محضري محكمة الزقازيق  
الاهليه بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ٩٠٠ بناء على  
الحكم الصادر من محكمة هيا الاهليه بتاريخ ٢٠  
يوليو سنة ٩٠٠ وذلك البيع بناء على طاب المعلم  
حنا اسعد تاجر من هيا

وسيكون البيع بطريق المزاد العلاني فكل  
من له رغبة في المشتري يحضر في الميعاد المذكور  
ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً  
ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق  
باشمحضر محكمة

الزقازيق الاهليه  
بدروس يوسف

### اعلان بيع

مكتب حضرات مدروس افندي ابراهيم  
ودياب افندي سعد المحامين بالزقازيق  
انه في يوم الاحد ٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة  
١١ افرنكي صباحاً بناحية كفر الزور بمركز  
كفر صقر شرقيه

سيصير الشروع في بيع محصول ثلاثة أفدنه  
وربع قطن سنة ٩٠٠ كائن بناحية كفر الزور  
شرقيه تعلق بجازي وأخيه يوسف من الناحية  
المذكوره السابق توقيع الحيزه عليهم بمعرفة احد  
محضري محكمة باقوس الاهليه بتاريخ ٣٠ أغسطس  
سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ ٥٧٩٦ قرش صاغ و ٨  
فضه بخلاف ما يستجد من المصاريف بموجب  
حكم صادر من محكمة الزقازيق الجزية الاهليه  
بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨

وذلك البيع بناء على طلب حضرة محمد  
أفندي دقه سر مجاريندر الابراهيميه شرقيه  
فكل من له رغبة في المشتري يحضر في

اليوم والساعة والحل الموضحين اعلاه ومن  
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن  
يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن  
تحريراً بالزقازيق في ١ اكتوبر سنة ٩٠٠

باشمحضر محكمة  
الزقازيق الاهليه  
بدروس يوسف

محكمة منيا القمح الجزية

### اعلان بيع عقار

في قضية نمرة ١٣١٧ سنة ٩٠٠  
نشره اولي

بجلسة البيوع العلنية التي ستعقد بسراري  
المحكمة بمنا القمح في يوم الاربعاء ٢٤ نوفمبر  
سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً  
سيصير الشروع في بيع العقار الآتي تعلق  
فاطمه بنت محمد بدوي من دهمشا بمركز بليس  
شرقيه وهو قيراطان أرضا طين خراحي بمحوض  
الفراريات زمام الناحية قيمة ماخصها باليراث  
عن اختها آمنه يحدها من بحري وغربي علي  
الدين الشامي وقبلي ورثة علي حسن وشرقي  
خضره بنت علي حسن

وهذا البيع بناء على طلب عثمان مصطفى  
من ناحية سهوا وقد لمبلغ ٨٤٠ قرش صاغ  
والثمن الاساسي الذي تبقى عليه المزايدة مبلغ  
٢٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية  
الصادر من محكمة منيا القمح الجزية في ١٣  
اكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق  
الاهليه في ١٥ منه تحت نمرة ٥٣٠ ومودوعه  
بقلم كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في  
الزمان والمكان البادي ذكرهما  
حرر بسراري المحكمة في يوم الاربعاء ٢٤  
اكتوبر سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة  
منيا القمح الجزية  
ختم



## محكمة بنها الجزئية

## اعلان

نشره اولى عن بيع عقار  
في القضية نمرة ١١٨٩ سنة ٩٠٠  
ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم الاربعاء  
٢١ نوفمبر سنة ٩٠٠ الموافق ٢٩ رجب سنة ١٣١٨  
الساعة ٩ ونصف افرنكي صباحاً بسراري المحكمة  
المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع فدان طين عشوري  
مخوض بشكاي من ذلك قطعه قدرها ثلث فدان  
تقريباً مفروسة أشجار برتقال مثمرة حدها  
القبلي مسقة مياه والشرقي اطيان محمد منصور  
والبحري اطيان ابراهيم احمد منصور والغربي  
ترعة مياه وباقي الفدان قطعه قدرها ثلثا فدان  
تقريباً أرض زراعية حدها القبلي عمر سلمان  
والشرقي ابراهيم الرفاعي والبحري سلمان منصور  
والغربي مسقة مياه وكذا دار مسطحها خمسين  
ذراع حدها القبلي محمد النمر والبحري فضا  
التاحية والغربي ملك المسيري والشرقي يوسف  
السمروني وتقرر لافتح المزايده مبلغ ٣٠١٤  
قرش صاغ

وهذا البيع هو بناء على طلب سمادة عبد  
الحليم باشا عاصم مدير الاوقاف

ضد

محمد شلبي من المعمار بموجب الحكم الصادر  
من هذه المحكمة بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ٩٠٠  
نمرة ٥٣٧ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر الاهلية  
في ١١ منه نمرة ٥٣٧ القاضي بنزع ملكية المدعي  
عليه من العقار المذكور وفاقه مبلغ ٣٠١٤ قرش  
صاغ

فعلى من يرغبت المشتري الحضور في اليوم  
والساعة والحل الموضحين أعلاه  
ومن يرغبت مراجعة شروط البيع وقت  
ما يريد يطالع عليها بقلم كتاب المحكمة  
تحريراً بسراري المحكمة في ٢١ اكتوبر  
سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة  
بنها محمد بهجت

## اعلان

انه في يوم الاحد ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
من الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق اطفيج  
سيصير الشروع في مبيع حمارة خضره ببوز  
أبيض سليحه سن ٥ سنين تقريباً تعلق أحمد  
محمد عزوز والحرمة نفيسه بنت عزوز احمد  
المحجوز عليها حجزاً تنفيذياً بتاريخ ٣ اكتوبر  
سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة العياط  
الجزئية ومؤيد بحكم من محكمة مصر الابتدائية  
الاهلية بتاريخ ٧ اكتوبر سنة ٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب ورثة المرحوم  
خليل افندي الامين المحامي وهم مصطفى افندي  
حسن الوصي الشرعي على عباس عزت القاصر  
والست حليله الشهيرة بقاطمه والست زنبو  
كريمة المرحوم السيد ابراهيم الكوي المتخذين  
لهم محلاً مختاراً مكتب حضرة عبد الفتاح افندي  
توفيق المحامي الكائن ببندر الحيزه

فمن يكن له رغبة للمشتري فيلحضر في اليوم  
والساعة والحل الموضحين أعلاه بشرط دفع  
الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاد على ذمته  
بالتاني ويلزم بالفرق اذا نقص الثمن ولا حق له  
في الزيادة ان وجدت ولمعلومية العموم بذلك  
لزم النشر

تحريراً في ٢٨ جاد آخر سنة ١٣١٨ و ٢٢  
اكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر

محكمة العياط

محمد سليم

## اعلان

انه في يوم السبت ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بتاحية أثر النبي التابعة  
مركز حيزه

سيصير مبيع نصف مركب عجل وجودها  
بموردة التاحية المذكورة نمرة ٣٥٠ حول ٣٥٦  
أردب بالاتها بطريق المزاد العمومي تعلق علي  
سليمان عيسى المراكبي ومقيم بتاحية ابو رجوان  
البحيري السابق توقيع الحجز التنفيذي على

## النصف مركب المذكورة

بناء على طلب الحاج امام محمد شافعي  
التبان المقيم بقم الخليج قسم السيد زينب نقاداً  
للحكم الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ  
١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨

فكل من يرغبت المشتري عليه ان يحضر  
في الميعاد المذكور ومن يرسي عليه المزاد يدفع  
الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته  
ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٠ اكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

الحيزه

امضا

## اعلان

من محكمة الموسكي الجزئية الاهلية  
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العام  
انه في يوم السبت عشره نوفمبر سنة ٩٠٠  
الساعة عشره افرنكي صباحاً بمدينة الفيوم  
سيباع بالمزاد العام أقشده جزير وصوف  
تعلق كل من يوسف محمود راضي ومحمود راضي  
التجار بالفيوم السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ  
اول مارس سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحاج  
محمد علي رضا التاجر المقيم بمصر والمتخذ له محلاً  
مختاراً بها مكتب حضرة سليم افندي بستر  
المحامي لدي المحاكم الاهلية وذلك لبيع تنفيذاً للحكم  
الصادر من محكمة الموسكي الجزئية بتاريخ ١٤ مارس  
سنة ٩٠٠

فعلى كل من يرغبت الشري الحضور في  
الزمان والمكان المعينين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد  
يدفع الثمن فوراً والايعاد البيع على ذمته ويلزم  
بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في يوم ٢٢ اكتوبر سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

الموسكي الجزئية

امضا

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

في قضية نمرة ١٥٦٧ سنة ٩٠٠

نشر أولى

بجلسة البيوع العائنة التي ستعقد بسراري المحكمة بمنيا القمح في يوم السبت ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ أفرنكي صباحا

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه تعلق علي عبده من السعدين وهو تسع قراريط بحوض الحويت المسمى بالساحة الجديدة بحوض زهر الجبل بزمام ناحية السعدين يحده من بحري ترعة مياه ومن غربي أحمد أحمد عبده والشرقي محمد علي مشهور والقلي حسن الشرراوي وهذا البيع بناء على طلب محمد حسن عبده من الناحية وقابل بـ ١٠٥٠ قرش صاغ والمصاريف والتفن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ١٧ أكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق الاهلية في ٢٤ منه تحت نمرة ٥٢٣ ومودوعة بقلم الكتات لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين اعلاء

تحريراً بسراري محكمة منيا القمح في يوم السبت ٢٨ أكتوبر سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة

منيا القمح

ختم

مكتب محمد أفندي قدرى المحامي

اعلان

انه في يوم الابعاء الموافق ٧ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١٢ الظهر بسوق ناحية جهة مركز طنطا سيباع بطريق المزاد العمومي جل أصفر وبه كي برقبته سن ٥ ملك ابراهيم ابراهيم من من جهته المذكورة وهذا البيع بناء على طلب

الحرمة تونس بنت علي محمد وعلى الحكم الصادر من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ١٠ يولييه سنة ٩٠٠ السابق توقيع الحجز عليه بمعرفة حضرة حامد افندي عززي المحضر بتاريخ ٢٤ ربيع آخر سنة ١٣١٨ وعمل عن دعوى استرداد حماد ابراهيم وبجلسة ٢٩ جاد أول سنة ٣١٨ حكمت المحكمة برفض دعوى الاسترداد وصحة الحجز فن له رغبة في المشتري عليه الحضور في اليوم والساعة لمحل البيع ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً واذا تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق اذا حصل

تحريراً في ١٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ أول رجب سنة ١٣١٨

نائب باشمحضر

محكمة طهطا

محمد لطفي

اعلان

من محكمة بها الجزئية الاهلية

انه في يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بناحية نوى والساعة ١٢ الظهر بسوق القشيش قليويه

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزليه مثل نحاس وصندوق بالمزاد العمومي ملك محمد عبد العاطي من نوى قليويه وذلك البيع بناء على طلب فطومه بنت ابراهيم كشك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة بها الجزئية بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩٠٠ السابق الحجز عليها بمعرفة حضرة محمود افندي علي المحضر بتاريخ ٨ يولييه سنة ٩٠٠

فن له رغبة عليه الحضور في اليوم والساعة والمحلين المذكورين اعلاء ومن يرسي عليه اخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على مته ويلزم بالفرق

تحريراً بينها في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

بمحكمة بها

محمود علي

اعلان

تتشرف باعلان حضر تكم انه رغبة في زيادة علاقاتنا مع قطركم قد انشأنا بالاسكندرية محلا يحتوي على انواع الساعات والاواني المنزلية من كل الاشكال المصنوعة في معاملنا الشهيرة وقد جعلنا في نقطة متوسطة اي في شارع الرمل تجاه قومية واورات المساجري ماريتيم وهو تحت ادارة الخواجا لوسفالد دي اندريا وكيلنا العام في القطر المصري والشرق عموماً وجزيرة مالطه

ولكي تزيدوا اقبالا على المحل المذكور قد جعلنا فيه دائماً عينات من جميع الاحناس تجدد كلما جد في معاملنا شيء منها ويوجد فيه ايضاً كينات كافية لتلبية امر من يشرفنا بخدمته . ولكن اذا كان المطلوب كية وافرة فترسلها من هنا على احسن . منوال . ولنا الامل الوطيد اننا ننال رضاكم وانكم ترون منا ما يسركم اذا شرفتمونا بالخدم وعند الامتحان يكرم المرء او يهان الداعين

اخوان جابي وشركاهم

( طبع بالمطبعة العمومية )